المحاضرة رقم(06): التوجه نحو مشروع التسيير القائم على النتائج MSB

تمهيد:

لم تكن فكرة تحديث النظام الموازني حديثة العهد بل منذ قبل 15 سنة والجزائر تفكر في تحديث نظامها الموازني والذي لم يتوقف إلى اليوم. حيث ظهرت جهود كبيرة في ذلك بقي الكثير منها حبيس الوثائق نظرا للكثير من القيود والعراقيل. وسنحاول التدرج في هاته الاصلاحات إلى غاية اليوم.

حيث تم التوجه من خلال نظام MSB والرامي إلى التوجه من التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير النفقة الحكومية.

أولا: هيكلة المشروع وأهدافه

1. **هيكلة المشروع:** تكون هيكل المشروع من أساسين هما:

1.1 اطار الميزانة: تندرج تحته المحاور التالية:

- ✓ تبني الميزانية المتعددة السنوات، فهي تسمح بتغطية الاستثمارات والنفقات الجارية، كما يحافظ على سنوية الميزانية بشكل تام على المستوى التشريعي. فالميزانية السنوية تحضر وتقدم مع توقعات ممتدة على مدى السنوات الثلاث الموالية تتكامل بذلك مع الوضع الاقتصادي.
- ✓ تحسين تقديم وعرض الميزانية بدافع الحصول على نقاشات أكثر انفتاحا واستنارة للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة؛
- ✓ تعزيز وظيفة الاستشارة لدى وزارة المالية، يتعلق الأمر بقدرتها على التقييم ومراقبة نوعية التكاليف والسياسات المدرجة في طلبات الاعتماد؛
- ✓ تعزيز وتطوير الرقابة على الميزانية من اجل توسيع مساهماتها في فعالية النفقة وتقوية متابعة تنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي، بهدف رفع النجاعة والقدرة على الاستثمار في القطاع العمومي؛

1.1 الاعلام والأنظمة المعلوماتية: يرتكز هذا العنصر على اقتناء وتركيب أنظمة وبرامج معلوماتية متطورة ذات أداء مرتفع. فاستعمال التكنولوجيا المتطورة سيسمح للوزارة الوصية والآمرين بالصرف بتتبع تطور معطيات الميزانية ابتداء من تقديمها وحتى تنفيذها على مختلف المستويات (مركزية جهوية ولائية).

2. **أهداف تبني المشروع:** هدف مشروع MSB هو تطوير نظام الموازنة الجزائري بشكل ستمح بتعزيز قدرات وزارة المالية لأداء وظائفها الضرورية لتسيير النفقات العمومية وتحقيق السياسة الاقتصادية. ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها فيما يلي:

- ✓ البحث عن التخصيص الأمثل للموارد؛
- ✓ تحسين أداء القطاع العام؛
- ✓ تعزيز مسؤولية المسيرين لتفعيل دور الرقابة،
- ✓ عصرنة وتوسيع قدرات وزارة المالية في مجال تسيير النفقات وتشمل هذه العصرنة ما يلي:
  - توسيع قدرات الوزارة في مجال التقدير والتحليل؛
  - وضع اطار للنفقات على المدى المتوسط؛
  - تحضير ميزانية وحيدة تشمل مجموع النفقات،
  - الشفافية،
  - عرض الميزانية؛
  - النظام المعلوماتي؛

ثانيا: الإجراءات المتخذة لتنفيذ الشروع

1. **التعاقد مع هيئات دولية:**

1.1 اتفاقية البنك الدولي: انطلق الحديث عن تحديث نظام الميزانية العامة في الجزائر من الناحية القانونية ابتداء من 17 جويلية 2001 وهذا بعد الاتفاقية التي تمت مع لبنك الدولي في 18أفريل2001 والمتعلقة بتمويل برنامج الاصلاح الميزاني. ولذن تنفيذ الاتفاقية عرف تأخر لثلاث سنوات.

وفي 2004 تم توقيع عقدين اطار الميزانية المتعددة السنوات بمبلغ 1.586.000 أورو، وتحسين تقديم الميزانية بمبلغ 435.000 اورو. ليتم في أفريل 2005 توقيع عقد لتحديد دور النفقة العمومية بمبلغ قدره 2,2مليون اورو.

2.1 التوقع مع مؤسسة CRC SOGEMA: تأسست هذه الأخيرة سنة 1984 وهي تعتبر واحدة من أكبر المؤسسات الكندية التي تقدم خدمات الاستشارة في مجال التسيير وفي إدارة وتنفيذ مشاريع كبيرة في مجال التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث نجد أن الجزائر تعاقدت معها في مشروعين:

1.2.1 المشروع الأول: عقد المشروع خلال الفترة الممتدة 2004-2007 تحت اسم تحديث نظام الميزانية بتمويل من البنك الدولي حيث أسست الجزائر مجموعة من الاصلاحات الرامية إلى تحويل بيئتها المؤسساتية. من بين المحاور الأساسية المسجلة لمشروع msb نجد إطار الميزاينة المتعدد السنوات، تحسين عرض ونشر الميزانية، تعزيز وظيفة الاستشارة لوزارة المالية.

2.2.1 المشروع الثاني: تم عقد المشروع الثاني خلال الفترة الممتدة 2008- 2012 بهدف تحسين إدارة الإنفاق العام وتحسين تقديم الخدمات للشعب. حيث وجه هذا الشروع إلى:

- ✓ الدعم المؤسسي وتدريب الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية في مجال الميزانية القائمة على أساس النتائج؛
- ✓ العمل على تطبيق النظام الجديد وتأهيل القدرات لتحضير ميزانية 2012 على أساس البرامج؛

2. الهيئات المكلفة بمتابعة المشروع:

يعتمد مشروع (MSB) يعتمد على ثلاث هياكل تنظيمية مكملة لبعضها وتتمثل في:

- ✓ هيكل تنظيمي وظيفيوعملي داخلي على مستوى وزارة المالية والذي يعتبر بمثابة المحرك لعملية الاصلاح؛
- ✓ هيكل تنظيمي وظيفي وعملي على مستوى كل وزارة او هيأة عمومية (MIP)؛
- ✓ هيكل مؤسساتي على المستوى الحكومي من أجل اتخاذ القرارات الكبرى والتوجهات ذات الطبيعة الإستراتيجية وتعزيز التبادل بين الهيئات الوزارية والمؤسسات العمومية الأخرى في المجالات المتعلقة بالإصلاح الميزاني.